مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
OPEN ACCESS APC FREE
[ردمد إ-e-ISSN: 2703-2773؛ ردمد و-p-ISSN: 1112-6523]
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025 ص.ص. 11-36

استثمار النحو في كتب تفسير القرآن الكريم بين التحليل الصوري والتحليل الوظيفي (الجزء الثاني)

Grammatical Investment in the Interpretation Books of the Holy Quran Between Formal Analysis and Functional Analysis (Part Two)

* الطيب دبة - Tayeb DEBBA
جامعة عمار ثليجي – الأغواط، الجزائر
Amar Thelidji University – Laghouat, Algeria
tayebdebba@gmail.com

اسْتُلِم في: 2025/06/14 قُبِل في: 2025/10/17 نُشِر في: 2025/12/31

الملخص

يهدف هذا البحث إلى النظر في نصوص الاستثمار النحوي في كتب تفسير القرآن الكريم، وذلك من أجل المقارنة والتمييز بين ما يعود فيها إلى التحليل الصوري، وما يعود إلى التحليل الوظيفي. وغرضنا من وراء هذه المقارنة بيان مدى حاجة علم التفسير إلى التحليل الوظيفي دون التحليل الصوري؛ ذلك أن الأول يتعامل مع النصوص والملفوظات من حيث هي خطابات ذات أغراض تواصلية ذاتية، ودلالات مقامية مخصوصة، وهو ما يستجيب لمقتضيات التفسير ولحاجاته البيانية المحتفية بحركية المعنى في تمثيل الوقائع، وفي إبراز خصوصيات التعبير القرآني، بينما لا يصيب الثاني حقائق المعاني وأعيانها، وإنما يظل منشغلا -في برجه العاجي- بدراسة قوالب النحو القارة وصوره النموذجية المجردة، ولا يكترث لمعاني النحو في تحقيقاتها الوظيفية، وفي تمثلاتها العينية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، تفسير القرآن الكريم، التحليل الصوري، التحليل الوظيفي.

---

* المؤلف المراسل: الطيب دبة

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية / © 2025، المؤلفون. ينشرها: المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
نشر هذا المقال بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية والحافظة للنسب CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

ABSTRACT

This research aims to examine the grammatical investment texts in the interpretation books of the Holy Quran in order to compare and distinguish between what goes back to formal grammatical analysis and what goes back to functional grammatical analysis. Our purpose behind the comparison of these two analyses is to show the extent to which the science of exegesis needs functional analysis rather than the formal one, as the former deals with texts and words in terms of discourse with communicative purposes and specific contextual connotations, which responds to the requirements of exegesis its graphical needs that respects the movement of meaning in representing facts and in highlighting the peculiarities of the Quranic expression, while the latter does not affect the facts and objects of meaning, but rather it restricts its subject to the study of static patterns of grammar and its abstract typical forms, and it neglects the meanings of grammar in its functional actualizations, and in its particular concrete representations.

KEY WORDS: Arabic grammar, interpretation of the Holy Quran, formal Analysis, functional Analysis.

* Corresponding author : Tayeb DEBBA

Journal of Algerian Academy of the Arabic Language / © 2025 The Authors. Published by Algerian Academy of the Arabic Language, Algeria.
This is an open access article under the CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- ثانيا: القسم التطبيقي (تابع)

2. الاستثمار النحوي في كتب التفسير بين التحليل الصوري والتحليل الوظيفي

حينما نتعرّض للحديث عن علاقة علم النحو بعلم التفسير ينتابنا التساؤل عن حظ التحليل الوظيفي من الاستثمار النحوي في كتب التفسير؛ هل اعتمده المفسرون، لا سيما في ظل الاستقطاب الذي حظيت به - في كتب النحو- مبادئ التحليل اللفظي القائم على الصورنة والتجريد؟ وهل احتفوا بالمعاني، في توجيهاتهم النحوية، وبما يمكن أن تحتمله التراكيب من وجوه وتلوينات، أم كانوا يكتفون بتحليل الآيات وإعراب ألفاظها بردِّها إلى أحكام النحو وأبوابه؟ وإلى أيِّ مدى يمكن للتحليل الوظيفي أن يكون مفيدا في تفسير نصوص القرآن الكريم؟

وفي سياق محاولتنا الإجابة عن الأسئلة السابقة لنا أن نقول، ابتداءً، إن التوجيه النحوي الوظيفي يبدو أصلح للكشف عن دلالات النصوص القرآنية وأنسب لبيانها؛ ذلك أنه يحفل بالأغراض التواصلية التي من أجلها قامت اللغات وأنشئت الخطابات، وأنه لا يتتبع أصناف الصور اللفظية وتغييراتها إلا من حيث هي خادمة للوظائف. أما التحليل النحوي الصوري فيصدر عن صناعة عقلية يستهدف الدارسون، من خلالها، الوقوف على نماذج اللغة المجرّدة، وأصولها الكلية، كما يستهدفون دراسة الأبنية المطّردة لظواهر النحو من حيث هي تفكير نحوي خالص وبنى عقلية مجرّدة؛ ودراسةٌ نحوية بهذه المقاييس لا يمكن أن تحقق الفائدة المرجوة منها في تفسير النصوص مطلقا بلْهَ نصوص القرآن الكريم.

وحينما نطالع كتب التفسير نجد أن استثمارها لقضايا النحو والإعراب لا يخلو من أن يجري بإحدى هاتين المنهجيتين: منهجية التحليل الصوري (اللفظي)، أو منهجية التحليل الوظيفي. ولأن كتب التفسير لم تألُ جهدا في الاستمداد من كتب النحاة، وفي الرجوع إليها فقد جاء الاستثمار النحوي لنصوص القرآن الكريم، في أكثرها، متأثرا بتوجيهات منهجهم اللفظي مصطبغا بصبغته الصوريّة المجرّدة، لا سيما أنَّ بعض كتب التفسير في مرحلته الأولى كان مؤلفوها من خُلَّص النحاة، مثل "معاني القرآن" للفراء، و"معاني القرآن" للأخفش، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج (رفيدة، 1990، ص. 112-140)[1]؛ ويرجع ذلك إلى هيمنة نظرية العامل على الدراسات النحوية سواء منها ما تمت الاستعانة به في كتب التفسير أو ما كان خالصا للنحو وقضاياه. أما كتب التفسير المراعية للتحليل الوظيفي فهي قليلة نكاد نعدّها عدًّا، وسنأتي على ذكر أبرزها والاستشهاد بنصوصه في الفقرات الموالية.

ومن يطّلع على كتب التفسير يجد أن ما جناه التحليل الصوري على كثيرٍ منها توجيهُ استثماراتها النحوية إلى الاحتفاء بمنظور لفظي يتقيد بحدود الصناعة، ويكتفي بردِّ الألفاظ والتراكيب إلى أصولٍ ونماذج قارة غير آبهٍ بما يمكن أن تؤديه من وجوهٍ معنوية مختلفة، وخصوصيات تعبيرية. وقد جرّ هذا التوجيه بعضَ كتب التفسير إلى اعتماد التأويل في إعراب

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

الآيات بكيفية تعسفية مقحمة؛ ومن تعسُّفات المفسرين من أصحاب "معاني القرآن" أو "إعراب القرآن"، أنهم حينما يصادفون تراكيب قرآنية تخالف، في ظاهر لفظها، قاعدة من قواعد النحو يحرصون على تأويلها بما يجعلها تبدو مراعيةً لما وضعوه من قواعد وأقيسة ولو كان في تأويلهم – أحيانا – ما يجرُّ إلى مخالفة قراءة من القراءات المتواترة، أو ردِّها؛ ومن الأمثلة في ذلك قول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النِّسَاء: 1]: "فنصَبَ الأرحام؛ يريد واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قُبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنّي عنه" (الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 195)، أي لا تردّ مخفوضا على ضمير، فالفراء ههنا يردّ قراءة حمزة (بخفض الأرحام)، وهي قراءة متواترة، لأنها خالفت قاعدة من قواعد النحاة، وقد وافقه الأخفش في توجيهه النحوي هذا وإن اكتفى بجعل قراءة حمزة وجها مرجوحا ولم يردّه مثلما فعل الفراء؛ إذ يقول: "قال الله تعالى: (وَالأَرْحَامَ) منصوبةً، أي اتّقوا الأرحامَ، وقال بعضهم (وَالأَرْحَامِ) جرّ، والأول أحسن لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور" (الأخفش، معاني القرآن، 2003، ص. 361-362).

ولإيراد أمثلةٍ عن التحليل النحوي الصوري القائم على النظر اللفظي نختار عيّنةً من التوجيهات النحوية في كتب التفاسير المسماة بمعاني القرآن؛ من هذه التفاسير تفسير "معاني القرآن وإعرابه" الذي على الرغم من أن مؤلفه، وهو أبو إسحاق الزجاج، صرّح فيه أنه يتعرّض للإعراب من أجل خدمة المعنى وتبيينه (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988، ج1، ص.185)، إلا أن تناوله لقضايا النحو والإعراب ظل متمسكا بمقتضيات التحليل اللفظي، بل قد يستهويه النظر النحوي في صور الألفاظ وفيما تقتضيه من أحكام وقواعد فيمضي في تحليلها بما يزيد عن حاجة التفسير؛ يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفَاتِحَة: 7]: "صفة لقوله عزّ وجلّ: (ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ)، ولك في (عليهم) ضمّ الياء وكسرها تقول: (الذين أنعمت عليهِمْ وعليهُمْ)، وعلى هاتين اللغتين معظمُ القراء، ويجوز (عليهمو) بالواو، والأصل في هذه – الهاءُ في قولك: ضربتهو يا فتى- ومررت بِهُو يا فتى – أن يتكلّم بها في الوصل بواو، فإذا وقفتَ قلت: ضربتُه ومررتُ بِه. وزعم سيبويه أن الواو زيدت على الهاء في المذكَّر كما زيدت الألف في المؤنث في قولك: ضربتها ومررت بها، ليستوي المذكر والمؤنث في باب الزيادة. والقول في هذه الياء عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدت لخفاء الهاء، وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرَجَتْها من الخفاء إلى الإبانة" (الزجاج، 1988، ج. 1، ص. 50). ويمضي الزجاج على هذا المنوال يستعرض الآراء والوجوه ويرجِّح فيما بينها لصفحات ثلاث، وكلُّها في كسر هاء الضمير أو ضمِّها.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

ومع ذلك لا يعدم تفسير الزجاج التعرّض لبعض التخريجات النحوية الوظيفية المراعية للمعنى القرآني ولبعض خواصه التركيبية المتصلة بالأساليب غير أنها قليلة؛ من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التَّوْبَة: 53]: "وإن شئت كُرها بالضم، هذا لفظُ أمرٍ ومعناه معنى الشرط والجزاء. والمعنى أنفقوا طائعين أو مكرهين لن يُتقبل منكم. ومثل هذا من الشعر قول كثير:

أَسيئي بِنا أو أَحْسِني لا مَلومَةً لدينا ومقليةً إن تقلَّتِ

فإن قال قائل كيف كان الخبر في معنى الأمر قلنا هو كقولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، فمعناه: اللهم ارحم زيدا" (الزجاج، معاني القرآن، 1988، ج2، ص. 453). وشأن الزّجاج ههنا شأن غيره ممّن ألَّفوا في "معاني القرآن" و"إعراب القرآن"، أولئك الذين بلغ اهتمامهم بالنحو واللغة أن طغت مسائلهما في تفاسيرهم حتى عدَّها كثير من الدارسين – قدامى ومحدثين - بحوثا نحوية لغوية خالصة، ونفوا أن تكون لها صلة بعلم التفسير (رفيدة، 1990، ص. 149)؛ وليس من عجبٍ في أن تكون هذه التفاسير بهذا التوسيم الخاص ومؤلفوها هم أئمة النحو الذين تعود إليهم قواعده، ولكنّ العجب في أنها لم تجعل غرضها في الوقوف على وجوه المعاني في الألفاظ والأساليب.

وقد كان في دخول النحاة غمار علم التفسير - وهو من العلوم اللغوية التطبيقية المحتفية بدراسة وظائف الكلام ضمن سياقاته الاستعمالية وأغراضه الذاتية كعلم الأصول وعلم البلاغة[2] - ما يحملهم على أن يلتفتوا إلى دراسة المعاني الوظيفية في تفسير نصوص القرآن الكريم، لكنهم لم يفعلوا، وظلوا متمسكين بنظرية العامل، وقد أقاموا على معالجة مسائل النحو والإعراب في التفسير على هَدْيها مفتونين بصناعتها وبما تقتضيه من أقيسة وعلل، غيرَ محتفين بمعطيات استثمار النحو في أبعاده الوظيفية، إلا ما كان من إشارات خاطفة، وومضات عابرة.

ومن المفسرين المتبنّين للتحليل الصوري في استثماراتهم النحوية -إلى جانب المفسرين النحاة- طائفةٌ من المفسرين الذين وقفوا عند حدود التوسيمات الشكلية لأبواب النحو ونماذجه، واكتفوا منها بما تقتضيه أنساق التعليم واصطلاحاته؛ وقد سبقت الإشارة إلى بعض تفاسيرهم في آخر المبحث السابق (الدبة، 2025، ج. 1، ص. 25).

والواقع أن بداية التحول إلى مراعاة المعنى في الإعراب إنما يعود تاريخها إلى بداية تعاطي بعض الدارسين القدامى مع نظرية النظم، نلك النظرية التي يعترض فيها الجرجاني على الاكتفاء بصناعة النحو، ويدعو إلى ضرورة الاحتفاء بمعانيه. التفت بعض المفسرين إلى ما تعرضه هذه النظرية من طروحات، واستطاعوا أن يقدّموا، باستثمارها، أسلوبا جديدا في التعامل مع كتاب الله؛ ومن سمات هذا الأسلوب أنه يستثمر النحو في التفسير بمنظور يربط النحو بالمعاني،

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

ويتجاوز معطيات التحليل الشكلية في نظرية العامل. وينطلق في تعامله مع نصوص القرآن بوصفها خطابات حقيقية وتفاعلات تواصلية، ويؤسس قراءته النحوية لتراكيبها وأساليبها على ما يستجيب لحاجة التفسير إلى بيان وجوه المعاني في ملابساتها المقامية، وفي تلويناتها التعبيرية المختلفة.

ويأتي في مقدمة هؤلاء المفسرين جار الله الزمخشري الذي يُعَدّ تفسيره (الكشاف) من أحسن النصوص التي سعت في تطبيق نظرية الجرجاني، وقد كان بذلك الرائد في هذا اللون من استثمار النحو في كتب التفسير، أو لنقل في هذا المشروع العلمي الكبير والمميَّز الذي منح للنحو وللإعراب، بصورة خاصة، وظيفةً بيانية حقيقة بالدرس والمعالجة. لقد سلك الزمخشري، في التأسيس لهذا المشروع، مسلك التحرّي عن دقائق المعاني النحوية كلَّما وجد إلى ذلك سبيلا في ثنايا تفسيره لآيات كتاب الله، وكان حريصا على مجانبة الإعرابات التعسفية والتخريجات النحوية المُقحمة، تلك التي نعهدها لدى المفسرين الذين يبدو من تحليلاتهم النحوية أنهم آثروا أن يُخضعوا نصوص القرآن للقاعدة ولا يُخضعوا القاعدة لنصوص القرآن. وقد بلغ من حرصه على مراعاة المعنى أنه قد يهدر، في سبيله، قاعدةً من قواعد النحاة مثلما فعل في تفسير "قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غَافِر: 10] إذ عَلَّق الظرف (إذ) بالمقت الأول، وهو مصدر مفصول من معموله ولا يصح عمله مع الفصل – على رأي النحويين – [...] فهو قد أهدر حكما نحويا في سبيل المعنى وتوجيهه" (رفيدة، 1990، ص. 710)، وللزمخشري في (الكشاف) العديد من التوجيهات النحوية التي ينتصر فيها للمعنى في مقابل إهدار حكم نحوي (الزمخشري، الكشاف، 1407هـ، ج1، ص. 170، ص. 335-336).

وبعد الزمخشري يأتي لفيف من المفسرين نهجوا نهجه، ووعوا رسالته في هذا الباب؛ نذكر منهم الرازي في (مفاتيح الغيب)، وأبا حيان الأندلسي في (البحر المحيط)، والسمين الحلبي في (الدر المصون)، وابن القيم في (التفسير القيّم)، ونذكر إلى جانبهم من المحدثين الطاهر بن عاشور في (التحرير والتنوير)، وعائشة بنت الشاطئ في (التفسير البياني في القرآن الكريم)، وفاضل بن صالح السامرائي في (على طريق التفسير البياني).

لقد أدرك هؤلاء المفسرون مدى الأهمية في تسخير النحو لخدمة المعنى، ووعَوا أن فاعلية الدرس النحوي وأثره إنما يكمنان في الخروج به، في كتب التفسير، من دائرة الصناعة النحوية إلى دائرة أوسع وأجدى، وذلك حينما يجري استثماره، في تفسير الآيات، استثمارا وظيفيا من شأنه أن يكشف عن معانيها الخبيئة، وأن يبرز ما تحتمله من الوجوه المختلفة، وما تتضمنه من الأسرار واللطائف.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

وإن مما يُميّز استثمار النحو في كتب هؤلاء المفسرين أنهم يجتهدون - في تعاملهم مع نصوص القرآن الكريم - في الإشارة إلى تخريجات دلالية لإعراباتهم لا نعهدها لدى غيرهم من المفسرين ولا من النحاة. واللافت في هذه التخريجات أنها تقوم على الاحتفال بالتحليل الوظيفي لتراكيب القرآن الكريم، وتنطلق من مواقف جادّة تراعي المعنى وتردّ له اعتباره، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالتوجيهات النحوية للمعاني الكلية في الأساليب كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، وغيرها مما يثمر تباينا وتعدُّدا في وجوه الألفاظ وفروق المعاني.

وللزَّمخشري كلام نفيس يفتح فيه للنحو - في العلوم الإسلامية كالتفسير والفقه وأصوله - أفقا يتجاوز به حدود الصناعة اللفظية التي يقف عند حدودها النحاة؛ وذلك في معرِض ردِّه على من يهوّنون من شأن علم العربية بأنهم أحوج إليها وإن انكروا فضلها حيث يقول: "فإن صحَّ ذلك [أي إن صح كلامهم في الانتقاص من قدر العربية] فما بالهم لا يطلِّقون اللغة رأسا والإعرابَ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فيطمِسوا من تفسير القرآن آثارَهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارَهما، ولا يتكلموا في الإستثناء فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرَّف والمنكَّر فإنه نحو، وفي التعريفين: تعريفِ الجنس، وتعريفِ العهد، فإنهما نحو، وفي الحروف كالواو، والفاء، وثمّ، ولام المِلْك، ومِن التبعيض ونظائرها، وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الإختصار، والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين أنْ، وإنْ، وإذا، ومتى، وكلّما، وأشباهها مما يطول ذكره فإن ذلك كله من النحو" (الزّمخشري، المفصل، 1993، ص. 18-19).

إن الذي يدعو إلى النظر والتأمل في نص الزمخشري السابق أنه لم يُبيّن فيه فضل النحو من جهة ما يفرضه علمه من الصّناعة، وإنما بيَّنه من جهة آثاره في خدمة المعاني وفي توجيهها، لا سيما فيما يتقابل منها وما يتباين؛ كالتعريف والتنكير، والحذف والإضمار، والاختصار والتكرار، ومعاني الحروف المتشابهة ووظائفها، وغيرها.

ولابن القيم كلام دقيق يتعرض فيه لأهمية مراعاة معاني القرآن عند إعراب آياته، وعدم الاكتفاء بتخريجه على الوجه النحوي العام الذي يقتضيه التركيب حيث يقول: "وينبغي أن يُتَفطَّن ههنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يُحمَل كلام الله عز وجل ويُفسَّر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى مّا، فإن هذا مقامٌ غلَطَ فيه أكثر المعربين للقرآن فإنّهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ويُفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ بالجر

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

أنه قسم ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ إن المسجد مجرور بالعطف على الضمير المجرور في به [...] بل للقرآن عرفٌ خاص، ومعان معهودة، لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه" (ابن القيم، بدائع الفوائد، ج. 3، ص. 27).

ومن أقوال المحدثين التي تتاوطأ مع قولَيْ الزمخشري وابن القيم السابقين ما أوردته عائشة بنت الشاطئ في دعوتها الصريحة إلى ضرورة الاحتكام - في قضايا التوجيه الإعرابي والأسرار البيانية - إلى كتاب الله لا إلى صناعة النحو وما تقتضيه اجتهادات العلماء وتأويلاتهم حيث تقول: "كما نحتكم إلى الكتاب العربيّ المبين المحكَم في التوجيه الإعرابي والأسرار البيانية، نعرض عليه قواعد النحويين والبلاغيين ولا نعرضه عليها، ولا نأخذ فيه بتأويل لعلماء السلف على صريح نصه وسياقه لتسوية قواعد الصنعة النحوية وضوابط علوم البلاغة، إذ القرآن هو الذروة العليا في نقاء أصالته وإعجاز بيانه" (بنت الشاطئ، 1990، ج. 1، ص. 11).

ويمكننا الإشارة ههنا إلى أن المفسرين، لا سيما النحاة منهم، قد غفلوا عن أن الآيات القرآنية التي خالفت تراكيبها معهودَ الكلام العربي وما وُضع لضبطه من قواعد لا يُقتصَر في درسها على النظر فيها من جهة موافقتها أو مخالفتها لقواعد النحو، أو من جهة كونها موافقة للغةٍ مشهورة أو لغة شاذة، أو غيرها من تقويمات النحاة وتصويباتهم، وإنما هي أحوج إلى أن يُنظر فيما أريدَ لها أن تعبّر عنه من نِكات بلاغية وأساليب بيانية خاصةٍ جيء بها لتؤدي معنى دقيقا ما كان له أن يحصل بغيرها؛ يكون فيه تخصيص لعموم، أو تعميم لخصوص، أو تقييد لمطلق، أو تنكير لمعرفة، أو تعريف لنكرة، أو استعمال للخبر في معنى الأمر، أو استعمال للأمر في معنى الشرط، أو قصر، أو توكيد، أو حذف، أو غيرها من المعاني التي هي أَولى بأن يُبحث فيها خلال النظر في تلك التراكيب، وفي أساليبها.

ومن أجل القراءة التطبيقية لمعطيات المقارنة والتمييز بين الفريقين، فريق المفسرين المعتمدين مبادئ التحليل الصوري، وفريق المفسرين المعتمدين مبادئ التحليل الوظيفي، ارتأينا أن نأتي بآيات من القرآن الكريم، ننظر في تفسيرها لدى عيّنة من المفسرين في الفريق الأول، ثم لدى عيّنة من المفسرين في الفريق الثاني:

أ. قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البَقَرَة: 1 - 2]

حينما نتبع تفسير هاتين الآيتين في نصوص كتب التفسير التي تُؤْثر أن تستلهم تحليلها الإعرابي من أحكام النحو على طريقة التحليل الصوري لنظرية العامل مكتفيةً به غير محتفية بالمعاني فسنجد أن أصحابها لا يزيدون على أن يستعرضوا وجوه الإعراب التي تحتملها العبارة في الآيتين:

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- قال الفراء في إعراب الآيتين السابقتين: "وأما قوله تعالى: (هُدًى لِلمُتَّقينَ) فإنه رفعٌ من وجهين، ونصبٌ من وجهين؛ إذا أردت بـ: (ٱلْكِتَاب) أن يكون نعتا لِـ (ذَلِكَ) كان الهدى في موضع رفعٍ لأنه خبر لِـ (ذَلِكَ) كأنك قلت: ذلك هدى لا شك فيه. وإن جعلت (لاَ رَيْبَ فِيهِ) خبرَه رفعت أيضا (هُدًى) تجعله تابعا لموضع: (لاَ رَيْبَ فِيهِ) [...] فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل (ٱلْكِتَاب) خبرا لِـ (ذَلِكَ) فتنصب (هُدًى) على القطع؛ لأن (هُدًى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تمّ خبرها فنصبتها؛ لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة. وإن شئت نصَبْتَ (هُدًى) على القطع من الهاء التي في (فِيهِ)؛ كأنك قلت: لا شك فيه هاديًا" (الفراء، معاني القرآن، ج. 1، ص. 22-23).

- وقال الشوكاني في إعرابهما: "واسم الإشارة مبتدأ، و(الكتاب) صفتُه، والخبر (لا ريب فيه)، ومَن جوّز الابتداء بـ (آلم) جعل (ذلك) مبتدأ ثانياً، وخبره (الكتاب)، أو هو صفته، والخبر (لا ريب فيه)، والجملة خبر المبتدأ. ويجوز أن يكون المبتدأ مقدّراً، وخبره (ألم) وما بعده، والريب مصدر" (الشوكاني، فتح القدير، 1994، ج. 1، ص. 108).

- وجاء في إعرابهما فيما أورده أبو البقاء العكبري في تفسيره: "وقيل (ذلك) ههنا بمعنى هذا، وموضعه رفعٌ، إما على أنه خبرُ (ألم)، و(الكتاب) عطفُ بيان، و(لا ريب) في موضع نصب على الحال، أي هذا الكتاب حقا أو غير ذي شك، وإما أن يكون (ذلك) مبتدأً و(الكتاب) خبره، و(لا ريب) حال، ويجوز أن يكون (الكتاب) عطف بيان و(لا ريب فيه) الخبر" (العكبري، التبيان، 1976، ج. 1، ص. 15).

نلاحظ في التفاسير السابقة أنها تعرّضت للإعراب لكنها تناولته بشكل نحوي خالص، ولم تستثمره في الكشف عن المعنى وفي بيان وجوهه كما تفعل التفاسير المراعية للإعراب في منحاه الوظيفي؛ وهو ما سنقف عليه في النصوص الآتية:

- قال الزمخشري في إعراب وجه من الوجوه التي يحتملها قوله تعالى: (ألم ذلك الكتاب): "أنْ يكون (الم) مبتدأ، و(ذلِكَ) مبتدأ ثانيا، و(الكتابُ) خبرَه، والجملة خبرَ المبتدأ الأوّل. ومعناه: أنّ ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا، كما تقول: هو الرجل، أى الكامل في الرجولية" (الزمخشري، الكشاف،1407هـ، ج .1، ص. 33).

فاللافت في إعراب الزمخشري من نصه السابق أنه لم يكتف بمجرد الإعراب، بل أعقبه بما يمكن أن يؤديه من المعنى، وقد كان مؤدّاه هنا التعرُّض لوظيفة ال الكمالية في إعراب لفظة (الكتاب). واستثمار الإعراب على هذا الوجه هو المطلوب من الاستعانة بالنحو في تفسير كلام الله.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- وقال الطاهر ابن عاشور في تفسير الجملة ذاتها مستثمرا الإعراب في خدمة المعنى: " ويجوز أن يكون (الكتاب) خبرا عن اسم الإشارة ويكون التعريف تعريف الجنس فتفيد الجملة قصر حقيقة الكتاب على القرآن بسبب تعريف الجزءين، فهو إذن قصر ادعائي، ومعناه ذلك هو الكتاب الجامع لصفات الكمال في جنس الكتب بناء على أن غيره من الكتب إذا نسبت إليه كانت كالمفقود منها وصف الكتاب لعدم استكمالها جميع كمالات الكتب، وهذا التعريف قد يعبر عنه النحاة في تعداد معاني لام التعريف بمعنى الدلالة على الكمال" (ابن عاشور، التحرير، 1984، ج. 1، ص. 221).

ب. قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: 12]

- قال السمين الحلبي في تفسير هذه الآية: منبّها إلى معنى التوكيد المتوصَّل إليه بجملةٍ من من الأدوات: "وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاح والتنبيه [يعني بـ "ألا"]، والتأكيد بإنَّ، وبالإتيان بالتأكيد أو الفصل بالضمير، وبالتعريف في الخبر مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعوه من قولهم: إنّما نحن مصلحون، لأنهم أخرجوا الجواب جملة اسميةً مؤكَّدة بإنما، ليدلّوا بذلك على ثبوت الوصف لهم، فردَّ الله عليهم بأبلغ وآكد مما ادَّعوه" (السمين الحلبي، الدر المصون، ص. 139).

- وقال أبو حيان الأندلسي معتنيا بذات المعنى الوظيفي في تفسير هذه الآية: "ولمّا كانوا قد قابلوا النهي عن الإفساد بدعوى الإصلاح الكاذبة أكذبهم الله بقوله: (ألا إنهم هم المفسدون)، فأثبت لهم ضدَّ ما ادَّعوه مقابلا لهم ذلك في جملةٍ اسمية مؤكَّدة بأنواع من التأكيد منها: التصدير بإنَّ، وبالمجيء بـ هم، وبالمجيء بالألف واللام التي تفيد الحصر عند بعضهم" (الزركشي، البحر المحيط، ج. 11، ص. 108).

ج. قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المَائِدَة: 71]

- قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: (كثيرٌ منهم) من الآية السابقة: "(كثيرٌ منهم) بدل من الضمير، أو فاعل، والواو علامة الجمع كقولهم أكلوني البراغيث، أو خبر مبتدأ محذوف أي العميُ والصّم كثير منهم، وقيل مبتدأ والجملة قبله خبره، وهو ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع" (البيضاوي، أنوار التنزيل،2001، ج. 1، ص. 281).

- وقال الشوكاني: "وارتفاع (كثير على البدل) من الضمير في الفعلين. قال الأخفش: كما تقول: رأيت قومك ثلاثتهم، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ، أي العُمي والصُم كثير منهم، ويجوز أن يكون كثير مرتفعا على الفاعلية على لغة من قال: أكلوني البراغيث" (الشوكاني، فتح القدير، 1994، ج. 2، ص. 90).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- بينما يقول الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى (كثيرٌ منهم) من الآية السابقة: "وقوله (كثيرٌ منهم) بدل من الضمير في قوله: (ثم عمّوا وصمّوا)، قُصد منه تخصيص أهل الفضل والصلاح منهم في كل عصر بأنهم برآء مما كان عليه دهماؤهم صدعا بالحق وثناءً على الفضل. وإذ قد كان مرجع الضميرين الأخيرين في قوله (ثم عموا وصموا) هو عين مرجع الضميرين الأولين في قوله (فعموا وصموا) كان الإبدال من الضميرين الأخيرين المفيدُ تخصيصا من عمومهما، مفيدا تخصيصا من عموم الضميرين اللذين قبلهما بحكم المساواة بين الضمائر، إذ قد اعتبرت ضمائرَ أمة واحدة، فإن مرجع تلك الضمائر هو قوله (بني إسرائيل). ومن الضروري ألا تخلو أمة ضالة في كل جيل من وجود صالحين فيها" (ابن عاشور، 1984، ج. 6، ص. 279).

واضح من قراءتنا للنصوص التفسيرية السابقة مدى اختلافها البيّن في كيفية الاستثمار النحوي، وفي نوع الغرض المتوخى من الإعراب؛ فإذا بدا تفسيرا البيضاوي والشوكاني مراعِيَين التوجيه النحوي المجرد الذي لا يتجاوز حدود الإعراب في شروطه اللفظية العامة، حيث تُطلب مراعاة قواعد النحو بوصفها غاية في حدّ ذاتها، فإن تفسير ابن عاشور ينطلق من النظر في وجوه الإعراب المختلفة، ثم لا يقف عندها، بل يختار منها أقربها إلى خدمة وجه المعنى البارز في نص الآية المراد تفسيرها، وغرضه من وراء ذلك استثمار الإعراب في الكشف عن مختلف الوجوه الدلالية والتعبيرية الممكنة.

د. قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [المُلْك: 29]

- يقول الزمخشري في تفسير الآية السابقة: "فإن قلت لِمَ أخَّر مفعول آمنا وقدم مفعول توكلنا؟ قلت: لوقوع آمنا تعريضاً بالكافرين حين ورد عَقيب ذكرهم، كأنه قيل: آمنا ولم نكفر كما كفرتم، ثم قال: وعليه توكلنا خصوصاً، لم نتكل على ما أنتم متكلون عليه من رجالكم وأموالكم"، وجاء في تفسيرها لدى الرازي قوله: "والمعنى أنه الرحمن آمنا به وعليه توكلنا فيعلم أنه لا يقبل دعاءكم وأنتم أهل الكفر والعناد في حقنا، مع أنّا آمنا به ولم نكفر به كما كفرتم، ثم قال: (وعليه توكلنا) لا على غيره كما فعلتم أنتم حيث توكلتم على رجالكم وأموالكم، وقرئ (فستعلمون) على المخاطبة، وقرئ بالياء ليكون على وفق قوله: فمن يجير الكافرين" (الرازي، مفاتيح الغيب، د.ت، ج. 30، ص. 76).

- ويقول الطاهور بن عاشور: "وتقديم معمول (توكلنا) عليه لإفادة الاختصاص، أي توكلنا عليه دون غيره تعريضا بمخالفة حال المشركين إذ توكلوا على أصنامهم وأشركوا في التوكل مع الله، أو نسوا التوكل على الله باشتغال فكرتهم بالتوجه إلى الأصنام" (ابن عاشور، 1984، ج. 29، ص. 54). لسنا بحاجة إلى كثير كلام لنبيّن مدى ما يحظى به التحليل النحوي في النصوص السابقة من استثمار وظيفي كان له أثر واضح في خدمة المعنى؛ فقد تمَّ فيها التعرّض لوظيفة التقديم والتأخير ولأثرها في تخصيص المعنى.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

بينما نجد كتبا أخرى لا تراعي مثل هذا التخريج الوظيفي، بل إن منها ما لا يلتفت إلى النحو البتة؛ نجد ذلك، مثلا، في تفسير النسفي الذي يقول في تفسير الآية السابقة: "(قُلْ هُوَ الرحمن) أي الذي أدعوكم إليه الرحمن (ءَامَنَّا بِهِ) صدقنا به ولم نكفر به كما كفرتم (وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا) فوضنا إليه أمورنا" (النسفي، مدارك التنزيل، د.ت، ج. 4، ص. 1246)، وفي تفسير ابن كثير حيث يقول: "ثم قال: قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا (أي: آمنا برب العالمين الرحمن الرحيم، وعليه توكلنا في جميع أمورنا، كما قال: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ [هُود: 123]" (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 1999، ج. 8، ص. 182-183)، وفي تفسير الطبري: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد: ربنا (الرحمن آمنا به) يقول: صدّقنا به، (وعليه توكلنا) يقول: وعليه اعتمدنا في أمورنا، وبه وثقنا فيها)" (الطبري، جامع البيان، 2000، ج. 23، ص. 519).

هـ. قال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيم﴾ (المائدة:72)

- جاء في تفسير "الكشاف": "و(مِنْ) في قوله (ليمسّن الذين كفروا منهم) للبيان كالتي في قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) فإن قلت فهلّا قيل: ليمسنّكم منا عذاب أليم، قلت: في إقامة الظاهر مقام المضمر فائدة، وهي تكريره الشهادة عليهم بالكفر في قوله (لقد كفر الذين قالوا)، وفي البيان فائدة أخرى، وهي الإعلام في تفسير الذين كفروا منهم أنهم بمكان من الكفر؛ والمعنى: ليمسَّن الذين كفروا من النصارى خاصة (عذاب أليم) أي نوع شديد الألم من العذاب كما تقول أعطني عشرين من الثياب تريد من الثياب خاصة، لا من غيرها من الأجناس التي يجوز أن يتناولها عشرون. ويجوز أن تكون للتبعيض على معنى ليمسَّن الذين بقوا على الكفر منهم، لأن كثيرا منهم تابوا من النصرانية" (الزمخشري، الكشاف، 1407هـ، ج. 1، ص. 664)، ولأبي حيان الأندلسي تفسير يقترب كثيرا من تفسير الزمخشري يبدو أنه واطأه فيه (الزركشي، البحر المحيط، ج. 1، ص.544).

لا يخفى على الناظر في نص الزمخشري السابق، وفي نصوص من نحا منحاه ممّن يحتفون بالمعاني بعد الإعراب، مدى ما تعرفه من توجيه نحوي متميز تبدو به حافلةً بتوجيهات الإعراب وبالإفادة من قيمه النحوية في سبيل تحقيق المزيد من الفهم والبيان لمعاني الآيات. وهو ما يصبُّ في استثمار مبادئ التحليل الوظيفي استثمارا جديرا بإعادة النظر والاعتبار. بينما نجد من كتب التفسير ما لا يحفل بمثل هذا المعاني، ويكتفي بإيراد وجوه الإعراب إيرادا مقتضبا متمحّضا لتوجيهات النحو في صورها النموذجية؛ وفيما يلي نصوص نموذجية من هذه التفاسير في تفسير الآية السابقة:

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- قال السمرقندي (ت375ه): "(وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ) يعني إن لم يتوبوا ولم يرجعوا عن مقالتهم (لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ) فهذه لام القسم، فكأنه أقسم بأنه ليصيبهم (عَذَابٌ أَلِيمٌ) يعني إن أقاموا على كفرهم" (السمرقندي، بحر العلوم، 1993، ج. 1، ص. 451)، وقال الشوكاني: "(ليمسنّ الذين كفروا منهم عذاب أليم) جواب قسم محذوف سد مسدّ جواب الشرط و"من" في (منهم) بيانية تبعيضية" (الشوكاني، فتح القدير، 1994، ج. 2، ص. 91).

على أن من هؤلاء المفسرين المُعرِضين عن التحليل الوظيفي من قد يحمله تأمُّله في بعض السياقات والأساليب على استثمار النحو والإعراب في خدمة المعنى؛ فنجده يتعرّض، ابتداءً، لإعراب الآية، كأنه يقصد إلى استعراضه في ذاته.. غير أنه مع ذلك لا يعدم، أحيانا، أن يتوجّه إلى مراعاة المعنى في بعض تخريجاته الإعرابية، ولكن ضمن إشارة مقتضبةٍ خاطفة؛ ومن أمثلة هذه الإشارات:

- قول البيضاوي (ت. 685ه) في تفسير (لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيم): "أي ليمسَّن الذين بقوا منهم على الكفر، أو ليمسَّن الذين كفروا من النصارى، وضعه موضع ليمسّنهم تكريرا للشهادة على كفرهم، وتنبيها على أن العذاب على من دام على الكفر ولم ينقلع عنه" (البيضاوي، أنوار التنزيل، ج. 1، ص. 280)؛ فقد رأى أن وضع (لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ) موضع (ليمسَّنّهم) في التركيب النحوي للجملة فيه معنى التكرير.

- وقول الجلالين [جلال الدين المحلي (ت864ه)، وجلال الدين السيوطي (ت.911ه)] في تفسيرهما لقوله تعالى: (ألم ذلك الكتاب): "(ذٰلِكَ) أي هذا (ٱلْكِتابُ) الذي يقرؤه محمد (لاَ رَيْبَ) لا شك (فِيهِ) أنه من عند الله وجملة النفي خبرٌ مبتدؤه (ذلك)، والإشارة به للتعظيم، (هُدًى) خبر ثانٍ أي هادٍ (لِّلْمُتَّقِينَ) الصائرين إلى التقوى بامتثال الأوامر واجتناب النواهي لاتقائهم بذلك النار" (المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين، د.ت)؛ فقد استثمر الجلالان هنا اسم الإشارة في (ذلك الكتاب) لبيان معنى التعظيم، وعامَلا المصدر (هُدى) معاملة اسم الفاعل (هادٍ) لبيان أن هذا الكتاب وظيفته هداية المؤمنين.

أما في العصر الحديث فقد لقي مشروع الاستثمار الوظيفي للنحو في تفسير القرآن الكريم حفاوة كبيرة وعرف امتدادا واضح المعالم على يد مجموعة من اللغويين المحدثين الذين أبوا إلا أن يكون لبحوثهم اللغوية حضور في علم التفسير، ولم يقف الأمر عند حدود الامتداد والتقليد بل تجاوزه إلى المساهمة في تطوير هذا المشروع في ضوء ما أصبح يسمى بالتفسير البياني[3] للقرآن الكريم (السامرائي، 2002، ص.7)، أو المنهج البياني في التفسير. وإن كانت ريادة هذا المنهج قد ظهرت على يد الشيخ أمين الخولي في كتابه (مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب)، فقد عرف تطورَه وتمت صياغة معالمه على يد بعض تلاميذه ممن اشتغلوا بقضايا التفسير البياني للقرآن الكريم كعائشة

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

بنت الشاطئ، وشكري محمد عياد، وكذا على يد لغويين آخرين أمثال الطاهر بن عاشور، وفاضل بن صالح السامرائي. وفيما يلي نستعرض أبرز المعالم والمعايير التي يستند إليها دعاة التفسير البياني للقرآن الكريم (بنت الشاطئ، 1990، ص. 15-19؛ السامرائي، 2002، ص.7-14):

- الالتزام بالمنهج الاستقرائي الذي يدعو إلى التمسك بمقولة السلف الصالح: "القرآن يفسر بعضه بعضا"، وهو ما يقتضي التناول الموضوعي الذي يفرغ لدراسة الموضوع الواحد في القرآن، فيجمع كل ما فيه منه، ويراجع جميع المواطن القرآنية التي ورد فيها أمثال التعبير المراد تبيينه.
- الانطلاق من حرمة الكلمات القرآنية، ومراعاة ما تحتمله من معان دقيقة، وخصوصيات تعبيرية، وذلك بإدامة التأمل والتدبّر، وهما من أهمّ ما يفتح على المفسر من أسرار بيانية، ويهديه إلى معان جديدة.
- الانطلاق من أن كل لفظة في القرآن لا يؤدي معناها سواها مما قد يشبهها فاللفظ لا يقوم مقامه سواه، والحرف لا يؤدي معناه حرف آخر.
- الكشف عن شطط التأول، وبعد التكلف، واعتساف الملحظ في كثير من كتب التفسير، وتحرير نصوص القرآن من العناصر الدخيلة والشوائب المقحمة على أصالته البيانية.
- مراعاة السياق في تفسير النصوص بما يتجاوز النظر التحليلي المكتفي بالمعاني النحوية الجزئية للألفاظ، وبما يفضي إلى النظر في المعاني الكلية في الجمل والأساليب.
- التبحر في علوم العربية كالنحو والصرف، والقراءات، والمعجم، والمعرفة الواسعة بخفايا التعبير القرآني من ألزم الأمور للمفسر، وهي للمفسر البياني أكثر إلزاما.
- النظر البياني في تفسير القرآن الكريم إن كان غاية للمفسر البياني فهو لدى غيره من دارسي القرآن الكريم قاعدة ضرورية لا تؤتي الدراسة ثمارها إلا بها؛ فالذين يعنون بدراسة القرآن من نواح غير لغوية وبيانية، ويسعون إلى التماس مقاصد منه، لا يستطيعون أن يبلغوا من تلك المقاصد شيئا دون أن يفقهوا أسلوبه الفريد، ويهتدوا إلى أسراره البيانية التي تعين على إدراك دلالاته.

ومن أمثلة اللفتات المعنوية الدقيقة في التفسير البياني للقرآن الكريم ما أوردته عائشة بنت الشاطئ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضُّحَى: 3]؛ فقد ردّت بعض ما ورد من تفسيرات في بيان سبب حذف ضمير الخطاب في "قلى" وجدتها بعيدة أو لا تناسب السياق كالقول إنه اختصار لفظي، وقد ذهب إليه الزمخشري والأندلسي، وكقول الرازي إنه للإطلاق أي أنه ما قلاك ولا أحدا من أصحابك، ولا أحدا ممن أحبك إلى يوم القيامة، وكقول من قال إن حذف

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

الضمير هنا لاتفاق الفواصل، ولما انتهت من ردّها ومناقشتها لهذه التفاسير راحت تدلي بما ارتضته بيانا لحذف الضمير في هذه الآية لافتة النظر إلى معنى خفي جميل، وكاشفة عن سر بياني جليل حيث تقول: "ويبقى القول بأن الحذف لدلالة ما قبله على المحذوف، وتقتضيه حساسية معنوية مرهفة بالغة الدقة في اللطف والإيناس، هي تحاشي خطابه تعالى لحبيبه المصطفى في مقام الإيناس: ما قلاك، لما في القِلى من الطرد والإبعاد وشدة البغض، أما التوديع فلا شيء فيه من ذلك. بل لعلّ الحس اللغوي فيه يؤذن بالفراق على كره مع رجاء العودة واللقاء" (بنت الشاطئ، 1990، ج. 1، ص. 35).

ومما يلفت النظر في التفسير السابق أنه يتجاوز النظر في الألفاظ، وفي مقتضياتها الشكلية وفي دلالاتها النموذجية وقوانينها المطردة ليبحث عما تنطوي عليه من خفايا المعاني وأسرار البيان ولطائف الإعجاز. وهذه غاية لا سبيل إلى بلوغها إلا بمراعاة خصوصيات التعبير القرآني، وتجاوز المنظور الصوري في الدراسة النحوية القائم على الاطراد والنمذجة والتعميم.

ومن أمثلة أسرار التعبير القرآني في تفسير السامرائي ما يورده من مقابلة بين الآيات المتشابهة للنظر فيما بينها من اختلاف عملا بالمنهج الاستقرائي الداعي إلى تفسير القرآن بالقرآن؛ من ذلك بيانه للفرق بين الآيات المتشابهة التي يرد بعضها، في سياقات، بالتوكيد ويرد بعضها الآخر، في سياقات أخرى، بدونه، ومثال ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [النَّمْل: 44] حيث يقول: "فقد ورد على لسان آدم قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأَعْرَاف: 23] من دون توكيد بـ(إن) وورد على لسان موسى عليه السلام ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القَصَص: 16]، وورد مثل ذلك على لسان ملكة سبأ ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النَّمْل: 44] بالتأكيد بـ (إن) وذلك على مقدار ظلم النفس. فإن موسى قال ذلك بعد قتل القبطي حين وكزه فقضى عليه، والقتل معصية كبيرة، وهي أكبر من معصية آدم، وهي متعلقة بحق العباد فأكد الظلم بـ (إن) فقال: (رَبِّ إِنّي ظَلَمْتُ نَفْسي). وأما ظلم ملكة سبأ لنفسها فهو أكبر من ذلك كله فإنها كانت تعبد الشمس؛ قال تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النَّمْل: 24]، فأكدت الظلم بـ(إن)، وتابت عن ذلك بالدخول في الإسلام قائلةً (وأسْلَمْتُ مع سُلَيْمانَ للهِ رَبِّ العالمينَ)، ولم تقل (فاغْفِرْ لي) كما قال موسى لأنه ليس مع الشرك مغفرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء: 48] ولا سبيل لها إلا بالدخول في الإسلام، والإسلام يجبّ ما قبله. أما موسى فإنه طلب المغفرة لأن هذه معصية تمحى بالتوبة والاستغفار" (السامرائي، 2002، ص.29).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

وبعد هذا الاستعراض الموجز لمواقف التفاسير المستندة إلى الاستثمار النحوي الوظيفي يمكننا القول إن أهم ما تنهض به تلك المواقف مراعاتها لدقة المعاني في التراكيب القرآنية ولخصوصياتها النظمية والتعبيرية؛ ومن هنا تقوم الحاجة إلى صياغة نحو خاص يكون أنسب لدراسة النصوص القرآنية، وأكثر استجابة لتوجيهاتها المعنوية الخاصة المخالفة لما يُعهد في كلام العرب.

وتبرز خصوصية القرآن في احتوائه على تراكيب نظمية غايةٍ في الإعجاز، وفيما تقتضيه تلك التراكيب من توجيهات دلالية خاصة لا يمكن أن يستوعبها نحو النحاة، وبيان ذلك أنها ترجع إلى نحو خاص تناول بعض الدارسين المحدثين بعض مظاهره فيما سموه بنحو القرآن أو النحو القرآني، ومما يقوّي الميل إلى هذا المعنى ويعضده قول الطاهر ابن عاشور في معرض بيانه لخصوصية الدلالة في نظم القرآن (ابن عاشور، 1984، ج. 1، ص. 110):

"إن نظم القرآن مبني على وفرة الإفادة وتعدد الدلالة، فجمل القرآن لها دلالتها الوضعية التركيبية التي يشاركها فيها الكلام العربي كله، ولها دلالتها البلاغية التي يشاركها في مجملها كلام البلغاء ولا يصل شيء من كلامهم إلى مبلغ بلاغتها. ولها دلالتها المطوية وهي دلالة ما يذكر على ما يقدّر اعتمادا على القرينة، وهذه الدلالة قليلة في كلام البلغاء، وكثرت في القرآن مثل تقدير القول وتقدير الموصوف وتقدير الصفة. ولها دلالة مواقع جمله بحسب ما قبلها وما /بعدها، ككون الجملة في موقع العلة لكلام قبلها، أو في موقع الاستدراك، أو في موقع جواب السؤال، أو في موقع تعريض أو نحوه. وهذه الدلالة لا تتأتى في كلام العرب لقِصر أغراضه في قصائدهم وخطبهم بخلاف القرآن"

ويرى الطاهر بن عاشور أن هذا النوع الخاص من الدلالة في القرآن يرجع إلى شيء وراء قواعد علم العربية، وهو بذلك يعني ما يحتفي به البلاغي المتتبع لأساليب استعمال العرب في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم (ابن عاشور، 1984، ج1، ص.18).

إن الذي أفضى بالدلالة، في نصوص القرآن، إلى أن تقوم على "نحو خاص" إنما هو حاجة القائم على تفسيرها، أو على استنباط أحكامها، إلى إطالة النظر، وإحكام التدبر بما يفيض عن حاجة الناظر فيما سواها من دلالات سائر النصوص، فهي النصوص المتعبد بتلاوتها، والمحفوظة في الصدور آياتها، والمنظور في معانيها وأحكامها بعين الحرص والتدبر، ولا يمكن لنصوص غيرها أن تحظى بمثل هذه المرتبة من التقدير والاحتفاء. ولابن عاشور عبارة موجزة تشير إلى معنى يقارب ما حاولنا تعليله ههنا يقول فيها: "فإنه لمّا كان [أي القرآن] من قبيل التذكير والتلاوة سمحت أغراضه بالإطالة، وبتلك الإطالة تأتى تعدّد الجمل والأغراض" (ابن عاشور، 1984، ج1، ص.110).

وإن كانت نصوص الشعر العربي، كذلك، يجري فيها من اختيارات الكلام المخالفة للمعهود ما يجري على نصوص القرآن، ولذلك خضعت هي الأخرى لانتقادات النحاة وتصويباتهم، غير أن حظها من تمثيل هذه المخالفات يبدو قليلا محدودا إذا ما قورن بأساليب القرآن، وقاصرا عن بلوغ مستوياتها البلاغية، وقد بيّن ابن عاشور ذلك بوضوح حينما قال

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

معلقا على إحدى خصوصيات الدلالة في النظم القرآني: "فجمل القرآن لها دلالتها الوضعية التركيبية التي يشاركها فيها االكلام العربي كله، ولها دلالتها البلاغية التي يشترك في مجملها كلام البلغاء ولا يصل شيء من كلامهم إلى مبلغ بلاغتها [...] ولها دلالة مواقع جمله [يعني جمل القرآن] بحسب ما قبلها وما بعدها [...] وهذه الدلالة لا تتأتى في كلام العرب لقِصر أغراضه في قصائدهم وخطبهم بخلاف القرآن" (ابن عاشور، 1984، ج. 1، ص. 110).

إن ما تتميّز به نصوص القرآن من نحو خاص لا يدل عليه ما تعرفه تراكيب النظم القرآني من تأليف صوري مخصوص على مستوى المباني وعلاقاتها، وإنما يدل عليه ما يحتمله ذلك التأليف المخصوص من توجيهات دلالية خاصة، وأغراض مقامية خاصة؛ أو بمعنى آخر إن نصوص القرآن لا تخالف معهود الكلام العربي - مما اقتضى أن يوضع لها بموجبه نحو خاص - على مستوى أصول الأبواب النحوية، وما تقتضيه من شروط مبنوية صورية، وإنما تخالفه من جهة ما تحتمله من إطالة في البيان، وتعدد في الوجوه، وتوسع في التقدير، أو من جهة انبنائها على وفرة في الإفادة وتعدد في الدلالة مثلما اختار ابن عاشور أن يعبر به (ابن عاشور، 1984، ج. 1، ص. 110).

ونظرا إلى هذه الخصوصية التي تتميز بها نصوص القرآن في النظم والتأليف فإن إعرابها على الطريقة المعهودة في كتب النحو لا يغنيها في شيء، ما دام هذا الإعراب لا يزيد، في تحليل نص الآية، عن تأويلها بما يسوّيها مع غيرها من النصوص، ويبيّن أحكامها التي قصارى ما تفعله أن تردَّها إلى بناء نحوي نموذجي مطرد، بينما هي أحوج إلى أن يُنظر فيما تحمله من أدقّ المعاني، وأخص الوجوه، وأبلغ الكيفيات؛ وهو ما لا سبيل إلى إحرازه إلا بمراعاة معاني النحو على الطريقة التي استثمرها الجرجاني في دلائل الإعجاز وتابعه فيها كثير من الدراسين قدماء ومحدثين. ولفاضل السامرائي فكرة واضحة في بيان هذه المسألة جعلها نواة كل كتبه النحوية، وحاول من خلالها عرض دروس النحو العربي عرضا جديدا لافتا للنظر مفرقا فيه بين "أحكام النحو"، وهو ما يتصل بقواعده النموذجية العامة، وبين "معاني النحو"، تلك التي تتصل بوظائف الكلام وخواصه، وبأغراض المتكلمين (السامرائي، 2014، ج. 1، ص. 5؛ السامرائي، 2002)[4]. وفي هذا السياق يبدو علم التفسير أحوج إلى ما يكشف، في نصوصه، عن معاني النحو لا عن أحكامه.

وللزمخشري إشارة واضحة إلى الفرق بين مراعاة أحكام النحو ومراعاة معانيه؛ وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيۤ﴾ [الإِسْرَاء: 100] إذ يقول: " لَوْ" حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في (لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ) وتقديره لو تملكون أنتم تملكون، فأضمر تملك إضماراً على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل، وهو أنتم، لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفعل المضمر، وتملكون: تفسيره! وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب. فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ أنتم تملكون

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

فيه دلالة على الاختصاص؛ وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ، ونحوه قول حاتم: لوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي، وقول المتلمس: وَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي. وذلك لأنّ الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر. ورحمة الله: رزقه وسائر نعمه على خلقه، ولقد بلغ هذا الوصف بالشح الغاية التي لا يبلغها الوهم. وقيل: هو لأهل مكة الذين اقترحوا ما اقترحوا من الينبوع والأنهار وغيرها، وأنهم لو ملكوا خزائن الأرزاق لبخلوا بها" (الزمخشري، الكشاف، ج. 2، ص. 696).

ويقول محمد أبو موسى معلقا على تفسير الزمخشري السابق: "فعلم الإعراب يبيّن جريان الأسلوب على طريقة القوم ومطابقته لقواعد النحو، فإن من قواعده المقرّرة أن أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء، والظاهر في الآية يخالف هذه القاعدة فلزم تقدير فعل، وعليه يفترضون أن أصل التعبير كان كذا ثمّ صار إلى ما أشار إليه الزمخشري، وهنا تنتهي مهمة علم الإعراب. أما استخراج المعنى الذي أومأ إليه هذا الحذف أو ظهور المسند إليه في صورة المقدّم بعد هذا الحذف وإن كان في الحقيقة مؤخرا بالنسبة لفاعله المحذوف فهو من عمل علم البيان لا علم الإعراب" (أبو موسى، البلاغة د.ت، ص. 208). ولسنا نرى - من بين اصطلاحات الدرس اللساني الحديث - مصطلحا هو أدل على مفهوم علم البيان، وأولى في مقاربة آلية اشتغاله من "التحليل النحوي الوظيفي".

ويقول الإمام يحي بن حمزة العلوي فيما يعضد موقف الزمخشري السابق ويجري على سننه مفرقا بين مهمة النحوي ومهمة الناظر في علم المعاني: "إن النحوي وصاحب علم المعاني وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني وبلوغها في أقصى المراتب" (ابن حمزة اليمني، الطراز، 2002، ج. 1، ص. 13). ثم يضيف مبينا أن اكتفاء المفسر بالإعراب دون النظر في المعاني تقصير في أداء مهمة التفسير حيث يقول: "ولهذا فإنه من كان من المفسرين نظره في تفسير كلام الله مقصورا على معرفة المعاني الإعرابية، وبيان المدلولات الوضعية لا غير، من غير بيان ما تضمنه من أنواع الفصاحة والبلاغة وتقرير مواقعهما الخاصة فإنه يعدّ مقصرا في تفسيره" (ابن حمزة اليمني، الطراز، 2002، ج. 1، ص. 14).

والحق أن ما يجعل تحليل النحاة بالاستناد إلى معايير المنهج اللفظي قاصرا عن الاستجابة لحاجات التفسير - إضافة إلى كونه تحليلا صوريا مجردا لا يفي بمتطلبات التحليل الوظيفي - أن العمل ببعض وجوهه قد يُفسد المعنى؛ فقد "تتخلف القاعدة النحوية المستقلة ولا تنهض بإعراب القرآن لأن بعض وجوه الإعراب الجائزة قد تؤدي إلى إفساد النظم، والنظم هو ميزة هذا الكلام المعجز، وهو هاد يقود النحو ويرشده ويحدد له وجها من الإعراب دون

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

وجه" (أبو موسى، البلاغة د.ت، ص. 208). ولهذا نجد الزمخشري يردّ في تفسيره الكثير من الوجوه الإعرابية التي وجدها تفسد المعنى وتشوهه، ويسانده في ذلك ما قام به ابن هشام في المغني معترضا على خطإ المعربين حينما يراعون ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعون المعنى، لا سيما في إعرابهم لكتاب الله (ابن هشام، المغني، 2009، ص. 425).

- خاتمة

من أجل مراعاة خصوصية النص القرآني ومنحها قدرها اللائق بها من الدراسة والاحتفاء لا بد من قراءة التراث قراءة متمكنة من آلياته المنهجية، مدركةً لتوجهاته المعرفية الكبرى، واعية بخصائصه الفكرية وأبعاده الحضارية ولا بد كذلك من التسلح بالمفاهيم اللسانية الحديثة؛ وفي هذا السياق يمكننا القول إننا اليوم بحاجة إلى أن نميّز - في ضوء الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة - بين علوم لغوية تحتفل بدراسة واقع لغوي هو أقرب إلى التجريد والافتراض منه إلى الأغراض التواصلية المتحققة، وهو ما يظهر بوضوح في تراث نحاتنا لا سيما لدى المتأخرين منهم، وبين علوم لغوية يمكنها أن تفيد في تفسير النص القرآني وفي فهم مضامينه، وذلك من حيث هي علوم وظيفية تنطلق من آليات بحث تداولية، وتتعامل مع نصوص حقيقية وخطابات، وهو ما نجده ممثلا، قديما، في الدرس اللغوي لعلماء أصول الفقه، وفي مباحث علم البلاغة، وفي نظرية النظم لدى عبد القاهر الجرجاني، وحديثا، في اللسانيات التداولية، ولسانيات النُّحُو الوظيفية.

وفي آخر هذا البحث المتواضع قد يكون من المجدي أن نخلص إلى جملة من المعايير نرى أن الانطلاق منها والسعي في تحقيقها - في الاستثمار الوظيفي للنحو في كتب التفسير- مطلب ضروري لا مندوحة من مراعاته والاحتفاء به. وفيما يلي نستعرض أهم هذه المعايير:

1. لا بد من التفريق الواعي والحاسم بين نحوين: نحو نظري صوري يكتفي بدراسة الأصول والنماذج، ونحو إجرائي يستمد فاعليته من استثماره في دراسة خصوصيات التعبير الذاتي في الاستعمال اللغوي، على أن يكون الثاني هو المعنيّ بالدراسة والاستثمار عند ممارسة فعل التفسير.
2. الاقتصار على دراسة الجانب الصوري القائم على المعطيات اللغوية الداخلية يختزل اللغة ويحجمها، ويقلّص من فاعليتها، ويَحرِم الدارس من النظر في أهمّ جانب فيها هو جانب المعاني، كما يحرمه من الإحاطة بكل الإمكانات اللغوية التي يمكن أن تسمح بها ظواهر اللغة إن في جانبها المبنوي أو في جانبها المعنوي. وفي ضوء الصياغات اللسانية الفلسفية المنتقدة للتوجه البنوي في دراسة اللغات تمّ الانتهاء إلى نتيجة مهمة مفادها «صعوبة الإحاطة بكل الإمكانات التي توفرها اللغة الطبيعية باعتماد الأنساق الصورية» (الباهي، 2000، ص. 73)

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

3. علم النحو بمنهجه اللفظي المتوارث في تراث النحاة وباستناده إلى مبادئ التحليل الصوري القائم على النمذجة والتجريد لا يمكن أن يستفاد منه في علم التفسير أو في غيره من العلوم المتصلة بمجالات البحث الدلالي الساعي في استثمار النحو في وظائف الخطاب وليس في صوره، مثل علمي البلاغة والأصول، فالعلم الذي لا يُستثمر في الباب الذي أنشئ هذا العلم علم معلق في الهواء لا تعمر به الأرض.
4. إنّ بين التفسير والنحو صلة وطيدة لا يتجاهل أثرها إلا جاهل، ولهذا لا يمكن للتفسير أن يستغني عن النحو؛ إن لم يكن بسبب أن العربية لسان القرآن فسبب أن القرآن خطابٌ حمّالُ أوجه، وقائم على الاختلاف، "وإن الاختلاف فيه في حاجة شديدة إلى الإعراب وبيان وجوهه، ليستقيم المعنى، ويتحدد المراد، وتتضح وجوه التأويل، وهذا يدحض ما يدّعيه بعض المفسرين في العصر الحديث من وجوه الابتعاد عن النحو والإعراب في التفسير، ومن النعي على المفسرين الذين عُنوا بذلك في كتبهم" (بن علي، 2022، ص.65-66).
5. ما دام النص القرآني خطابا حقيقيا ينطلق من أغراض حقيقية (الخطاب التكليفي، الخطاب الترغيبي، الخطاب الترهيبي، الخطاب القصصي...الخ) وموجها إلى مخاطبين حقيقيين ومخصوصين، وما دام التواصل مع هذا الخطاب قد تمّ - في الفترة التي نزل فيها إلى الأرض - مع مقامات حقيقية وأشخاص حقيقيين فلا يمكن أن يتم تفسيره إلا بمراعاة كل هذه المعطيات إلى جانب المعطيات اللسانية بل إن سائر المتعاملين مع القرآن الكريم من مختلف قرائه والتالين له ودارسيه هم محتاجون، كذلك، إلى هذه المعطيات وليس فقط المفسرون.
6. الاعتماد على المنهج التركيبي كفيل بتقديم استثمار نحوي وظيفي لنصوص القرآن، وذلك من حيث إنه لا يكتفي بالنظر إلى المعاني النحوية الجزئية، كما لا يغفل تأثير العناصر غير اللغوية مما يتصل بأغراض الخطاب ومقاماته في إنتاج تلك المعاني. وفي هذا ما يستدعي مراعاة السياق في تفسير النصوص بما يتجاوز النظر التحليلي المكتفي بالمعاني النحوية الجزئية للألفاظ، وبما يفضي إلى النظر في المعاني الكلية في الجمل والأساليب.
7. تأسيس ثقافة لسانية راسخة تؤمن بضرورة التعامل الخاص مع نصوص القرآن الكريم خصوصا فيما يتعلق بعلمي النحو والتفسير، لا سيما أن القرآن يشتمل على العديد من الأساليب والاستعمالات المخالفة لقواعد النحاة (الحسون، 2002، ص. 10)، وفي هذا ما يعضد حاجة التفسير إلى التحليل النحوي الوظيفي.
8. يبدو علم التفسير اليوم أحوج ما يكون إلى الإفادة من علمي البلاغة والأصول، وذلك من أجل إعادة النظر في تجديد مسارات التوجيه النحوي لتفسير النص القرآني.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

9. إن اعتماد علم التفسير على الاستثمار النحوي المستند إلى مبادئ التحليل الوظيفي بإمكانه أن يساهم في إحياء الحس البياني في ثقافة الأمة، وفي بعث الإحساس بقيم العربية البيانية والجمالية في نفوس أبنائها، وهو ما يؤدي، في النهاية، إلى اتصالهم بالقرآن الكريم اتصالا إيجابيا فاعلا، وإلى تفاعلهم معه تفاعلا واعيا يهدي بصائرهم وينفذ إلى قلوبهم، فيتحرّكون به، ويهتدون بهديه؛ يعلمون ويعملون.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- الملاحظات

[1] أحصى عبد الله رفيدة عدد كتب التفسير النحوي الموسومة بـ"معاني القرآن"، فوجدها تفوق الثلاثين، وعدد الكتب الموسومة بـ"إعراب القرآن" فوجدها سبعة وعشرين كتابا.

[2] يبدو التباين واضحا بين هذه العلوم الثلاثة (علم التفسير، وعلم الأصول، وعلم البلاغة) وبين علم النحو؛ فإذا كان تعامل هذه العلوم مع نصوص حقيقية بحيث تستهدف البحثَ في دلالاتها وشخوصها استنادا إلى ما يُفضي إليه النظر في ظروفها الاستعمالية من ألوان المعاني وأصنافها فإن علم النحو يكتفي بالتعامل مع النصوص والشواهد بما يستهدف - في تعال وتجريد- صياغة قواعد للنحو نموذجيةٍ مفترضة لا تعنيها تحقيقات النصوص المادية في شيء.

[3] يعرف فاضل السامرائي التفسير البياني بقوله: "وأما التفسير البياني فهو التفسير الذي يبيّن أسرار التركيب في التعبير القرآني، فهو جزء من التفسير العام تنصبّ فيه العناية على بيان أسرار التعبير من الناحية الفنية كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، واختيار لفظة على أخرى، وما إلى ذلك مما يتعلق بأحوال التعبير".

[4] قد أفاد السامرائي من هذه المقابلة بين أحكام النحو ومعانيه في كتبه المحتفلة بقضايا التفسير البياني للقرآن الكريم مثل: التعبير القرآني، وعلى طريق التفسير البياني.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- قائمة المراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن عاشور، ط. (1984). *تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد* (ج. 1). الدار التونسية للنشر.
2. ابن قيم الجوزية. (د.ت). *بدائع الفوائد* (ج. 3). دار الكتاب العربي.
3. ابن كثير، أ. ف. (1999). *تفسير القرآن العظيم* (الطبعة 2، ج. 8). (تحقيق: سامي بن محمد السلامة). دار طيبة للنشر والتوزيع.
4. أبو موسى، م. (د.ت). *البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وتأثيرها في البلاغة العربية*. دار الفكر العربي.
5. الأخفش الأوسط. (2003). *معاني القرآن* (الطبعة 1). (تحقيق: عبد الأمير محمد الورد). عالم الكتب.
6. الأندلسي، أ. ح. (2010). *البحر المحيط في التفسير*. دار الفكر.
7. الأنصاري، ا. هـ. (2009). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (الطبعة 1). (تدقيق: صالح عبد العظيم الشاعر). مكتبة الآداب.
8. الباهي، ح. (2000). *اللغة والمنطق. بحث في المفارقات* (الطبعة 1). دار الأمان.
9. البيضاوي، أ. س. (2001). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل* (الطبعة 1). (تقديم: محمود الأرناؤوط). دار صادر.
10. بنت الشاطئ، ع. (1990). *التفسير البياني للقرآن الكريم* (ج. 1). دار المعارف.
11. بن علي، س. (2022). *التفسير النحوي للقرآن الكريم عند الزمخشري* (الطبعة 1). دار الكتب العلمية.
12. الحسون، خ. (2002). *النحويون والقرآن* (الطبعة 1). مكتبة الرسالة الحديثة.
13. الرازي، ف. خ. (د.ت). *مفاتيح الغيب* (الطبعة 1، ج. 30). دار الفكر للطبع والنشر والتوزيع.
14. رفيدة، إ. (1990). *النحو وكتب التفسير*. الدار الجماهيرية.
15. الزجاج، أ. إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (ج. 1). (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). عالم الكتب.
16. الزّمخشري، أ. ق. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (الطبعة 3، ج. 1). دار الكتاب العربي.
17. الزّمخشري، أ. ق. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (الطبعة 1). (تحقيق: علي بو ملحم). مكتبة الهلال.
18. السامرائي، ف. (2002). *على طريق التفسير البياني*. كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة، النشر العلمي.
19. السامرائي، ف. (2002). *معاني النحو* (الطبعة 2). دار الفكر.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

20. السامرائي، ف. (2014). *النحو العربي أحكام ومعان* (الطبعة 1). دار ابن كثير.
21. السمرقندي، ن. (1993). *بحر العلوم* (الطبعة 1، ج. 1). (تحقيق: علي محمد عوض وآخران). دار الكتب العلمية.
22. السمين الحلبي، أ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (تحقيق: أحمد الخراط). دار القلم.
23. الشوكاني، ب. د. (1994). *فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير* (ج. 1). (تحقيق: محمد عميرة). دار الوفاء.
24. الطبري، ا. ج. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن* (الطبعة 1). (تحقيق: أحمد محمد شاكر). مؤسسة الرسالة.
25. العكبري، أ. ب. (1976). *التبيان في إعراب القرآن*. (تحقيق: علي محمد البجاوي). عيسى البابي الحلبي.
26. العمري، ي. (2002). *الطراز* (الطبعة 1). (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). المكتبة العصرية.
27. الفراء، أ. ز. (2003). *معاني القرآن* (الطبعة 1). (تحقيق: عماد الدين درويش). عالم الكتب.
28. المحلي، ج.، والسيوطي، ج. (د.ت). *تفسير الجلالين* (الطبعة 1). دار الحديث.
29. النسفي، أ. ب. (د.ت). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل* (ج. 4). (تحقيق: سيد زكريا). مكتبة نزار مصطفى الباز.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ibn ʿĀshūr, al-Ṭāhir. (1984). *Taḥrīr al-Maʿná al-sadīd wa-tanwīr al-ʿaql al-jadīd min tafsīr al-Kitāb al-Majīd* (Juzʾ 1). al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr.
2. Ibn Qayyim al-Jawzīyah. (d.t.). *Badāʾiʿ al-fawāʾid* (Juzʾ 3). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
3. Ibn Kathīr, A. F. (1999). *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm* (al-Ṭabʿah 2, Juzʾ 8). (Taḥqīq: Sāmī ibn Muḥammad al-Salāmah). Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
4. Abū Mūsá, M. (d.t.). *al-Balāghah al-Qurʾānīyah fī tafsīr al-Zamakhsharī wa-taʾthīruhā fī al-balāghah al-ʿArabīyah*. Dār al-Fikr al-ʿArabī.
5. al-Akhfash al-Awsaṭ. (2003). *Maʿānī al-Qurʾān* (al-Ṭabʿah 1). (Taḥqīq: ʿAbd al-Amīr Muḥammad al-Ward). ʿĀlam al-Kutub.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

6. al-Andalusī, A. Ḥ. (2010). *al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr*. Dār al-Fikr.
7. al-Anṣārī, I. H. (2009). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-Aʿārīb* (al-Ṭabʿah 1). (Tadqīq: Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shāʿir). Maktabat al-Ādāb.
8. al-Bāhī, Ḥ. (2000). *al-Lughah wa-al-manṭiq. Baḥth fī al-mufāraqāt* (al-Ṭabʿah 1). Dār al-Amān.
9. al-Bayḍāwī, A. S. (2001). *Anwār al-tanzīl wa-asrār al-taʾwīl* (al-Ṭabʿah 1). (Taqdīm: Maḥmūd al-Arnāʾūṭ). Dār Ṣādir.
10. Bint al-Shāṭiʾ, ʿĀ. (1990). *al-Tafsīr al-bayānī lil-Qurʾān al-Karīm* (Juzʾ 1). Dār al-Maʿārif.
11. Ibn ʿAlī, S. (2022). *al-Tafsīr al-naḥwī lil-Qurʾān al-Karīm ʿinda al-Zamakhsharī* (al-Ṭabʿah 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.
12. al-Ḥassūn, Kh. (2002). *al-Naḥwīyūn wa-al-Qurʾān* (al-Ṭabʿah 1). Maktabat al-Risālah al-Ḥadīthah.
13. al-Rāzī, F. Kh. (d.t.). *Mafātīḥ al-ghayb* (al-Ṭabʿah 1, Juzʾ 30). Dār al-Fikr lil-Ṭabʿ wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
14. Rufaydah, I. (1990). *al-Naḥw wa-kutub al-tafsīr*. al-Dār al-Jamāhīrīyah.
15. al-Zajjāj, A. I. (1988). *Maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābuh* (Juzʾ 1). (Taḥqīq: ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī). ʿĀlam al-Kutub.
16. al-Zamakhsharī, A. Q. (1407 A.H.). *al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl* (al-Ṭabʿah 3, Juzʾ 1). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
17. al-Zamakhsharī, A. Q. (1993). *al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* (al-Ṭabʿah 1). (Taḥqīq: ʿAlī Bū Milḥam). Maktabat al-Hilāl.
18. al-Sāmarāʾī, F. (2002). *ʿAlá ṭarīq al-tafsīr al-bayānī*. Kullīyat al-Ādāb wa-al-ʿUlūm, Jāmiʿat al-Shāriqah, al-Nashr al-ʿIlmī.
19. al-Sāmarāʾī, F. (2002). *Maʿānī al-naḥw* (al-Ṭabʿah 2). Dār al-Fikr.
20. al-Sāmarāʾī, F. (2014). *al-Naḥw al-ʿArabī aḥkām wa-maʿān* (al-Ṭabʿah 1). Dār Ibn Kathīr.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

21. al-Samarqandī, N. (1993). *Baḥr al-ʿulūm* (al-Ṭabʿah 1, Juzʾ 1). (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad ʿAwaḍ wa-ākharān). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.
22. al-Samīn al-Ḥalabī, A. (d.t.). *al-Durr al-maṣūn fī ʿulūm al-Kitāb al-maknūn*. (Taḥqīq: Aḥmad al-Kharrāṭ). Dār al-Qalam.
23. al-Shawkānī, B. D. (1994). *Fatḥ al-Qadīr al-jāmiʿ bayna fannay al-riwāyah wa-al-dirāyah min ʿilm al-tafsīr* (Juzʾ 1). (Taḥqīq: Muḥammad ʿAmīrah). Dār al-Wafāʾ.
24. al-Ṭabarī, I. J. (2000). *Jāmiʿ al-bayān fī taʾwīl al-Qurʾān* (al-Ṭabʿah 1). (Taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir). Muʾassasat al-Risālah.
25. al-ʿUkbarī, A. B. (1976). *al-Tibyān fī iʿrāb al-Qurʾān*. (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-Bījāwī). ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī.
26. al-ʿUmarī, Y. (2002). *al-Ṭirāz* (al-Ṭabʿah 1). (Taḥqīq: ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī). al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.
27. al-Farrāʾ, A. Z. (2003). *Maʿānī al-Qurʾān* (al-Ṭabʿah 1). (Taḥqīq: ʿImād al-Dīn Darwīsh). ʿĀlam al-Kutub.
28. al-Maḥallī, J., wa al-Suyūṭī, J. (d.t.). *Tafsīr al-Jalālayn* (al-Ṭabʿah 1). Dār al-Ḥadīth.
29. al-Nasafī, A. B. (d.t.). *Madārik al-tanzīl wa-ḥaqāʾiq al-taʾwīl* (Juzʾ 4). (Taḥqīq: Sayyid Zakarīyā). Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz.